

Journal Homepage: www.ijo-bs.com

International Journal of Business Society

Contents lists available at: https://www.ijo-bs.com/issue.html



أثر القيادة الإستراتيجية على تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية

Hamd Abdulrahim Abdulkarim Bomrez[1]; Salih Abd Abraham Omar[2], Aisha Abdulkarim Ahmad[3], Salih Ramadhan Salih[4]

[1]*Bright Star University, Libya, Email: (hkh303066@gmail.com)*
[2]*University of Ajdabiya, Libya, Email: (salah.bohalema@gmail.com)*
[3]*University of Ajdabiya, Libya, Email: (aisha200322@gmail.com)*
[4]*University of Ajdabiya,, Libya, Email: (Saleh.dwas1@gmail.com)*

Information of Article

Article history:
Received: 1 Jan 2022
Revised: 2 Jan 2022
Accepted: 27 Jan 2022
Available online: 30 Jan 2022

Keywords:
التنمية
العامل الاستراتيجي
مؤسسات التعليم العالي
ليبيا

ABSTRACT

في هذا البحث، نناقش أنه بغض النظر عن نوع الحوكمة، فإن العامل الاستراتيجي هو القادة، ولكن على عكس فكرة القائد المتميز ، فإننا نؤكد أن هؤلاء الفاعلين وحدهم لا يشكلون أو هم محددون بسبب عوامل خاصة بهم. الصفات، المكون الاستراتيجي .من أجل الإدارة الناجحة للمؤسسات؛ حتى تكون قادرة، في سياق غير مستقر، على أن تصبح عامل خطر لأداء المشاريع التعليمية. نؤكد من ناحية أخرى، أن هؤلاء القادة الذين يدركون دورهم في خدمة الرسالة والرؤية والقيم المشتركة من قبل المجتمع الداخلي للمؤسسات، ولكن بما يتماشى بشكل وثيق مع أهداف الدولة، هم المفتاح عامل للقيادة السليمة والناجحة نحو التنمية. في النهاية، نطور تصنيفًا لثلاثة أنواع من القادة وفقًا لأبرز أعمالهم في المشهد العام الحالي واستخداماتهم وعاداتهم في الهيئات المرجعية الرئيسية التي يشاركون فيها .

1. مقدمة

الهدف من هذا الفصل هو تقديم تحليل للمناقشة المتعلقة بدور القادة في إدارة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، في إطار مناخ المنافسة المتفاقمة الناتجة عن النموذج الاقتصادي النيو ليبرالي ونموذج الدولة التابعة. والتي في النهاية تم سحبها حتى التخلي عن الوظائف الأساسية، مثل التعليم العالي من بين الركائز الأخرى لتنمية البلاد.

منذ عام 1981، حقق التعليم العالي، مع سيطرة السوق على النظام، ثلاث نتائج واضحة: 1) زيادة ملحوظة في التغطية (70٪ من الطلاب هم من أسر الجيل الأول) ؛ 2) تجزئة قوية من حيث الجودة على حساب أفقر الطلاب وهيبة المؤسسات ، و 3) ارتفاع مديونية الشباب. (Pitelis & Wagner, 2019)

في النموذج الحالي، من المقدر أن ما هو ضروري لضمان النجاح في إدارة المؤسسات يرتبط بجوانب مثل الطبيعة القانونية، والقوانين، والمراسيم، واللوائح، والهياكل التنظيمية مع مواقفها، ووصف الوظائف والرسوم البيانية، والتقنيات وأجهزة الدعم، والتدريب، والاستشارات الوطنية ،والأجنبية .أي كل شيء نحدده عادةً على أنه تلك البنية الفوقية التي نسميها الحوكمة .في فرضيتنا الرئيسية ، نجادل بأن الحوكمة ، بطبيعتها الصارمة للغاية بقدر ما هي هيكل داعم للعمل ، بعيدة كل البعد عن الإشارة إلى النجاح وتوصيفه والتأثير عليه إذا لم يتضمن عاملاً استراتيجيًا أساسيًا ينشط في المصطلحات المنهجية العملية برمتها: القادة ونوعهم وجودة قيادتهم (Shao, 2019).

وبما أن التاريخ الوطني من العروض التعليم العالي لنا، في المؤسسات العامة أو الخاصة مع أو بدون مساهمات من الدولة، مع أو بدون ربح، الجديدة أو التقليدية، مع مؤسسات أكثر أو اعتماد جودة أقل .بغض النظر عن ذلك، من الممكن تحديد حالات النجاح والفشل في مراحل مختلفة من تطوير النظام أو القطاع الذي تم دمجهم فيه .بمعنى آخر، لا تضمن الحوكمة وحدها تحقيق نتائج جيدة على المدى القصير والمتوسط ، كما أنها لا تجعل من الممكن ضمان الاستقرار في المستقبل أو ترسيخ النموذج التعليمي المقترح.

من الواضح أن التصنيف التقليدي لأنواع القيادة وصفي، على الرغم من أنه معقم أيضًا فيما يتعلق بالسياق لأنه يحلل القادة كهدف في أنفسهم .ومع ذلك، يُظهر الواقع أن هؤلاء القادة الذين شاركوا بقوة في البناء الجماعي السابق للرؤية والرسالة والقيم المشتركة لمؤسسة ما والذين وصلوا لاحقًا إلى مواقع القوة المستمدة من ثقة المجتمع، يشكلون المنصة التي تضمن الرحلة على طول المسار المتفق عليه والملتزم نحو التنمية بما يتماشى مع الأهداف الوطنية .هذا الجانب مهم بشكل خاص في مؤسسات التعليم العالي العامة ، نظرًا لولايتها من الصالح العام في خدمة البلاد ، في الإطار الجمهوري الذي ينطوي على التزامات قيمة مثل الديمقراطية والتسامح وعدم التمييز والإدماج والإنصاف والاحترام المتبادل (Smith, Arnold, Krupinski, Powell, & Meltzer, 2019).

بالمناسبة، في هذه النظرة العالمية التي تربط القيادة بالالتزام والدور، هناك أيضًا مجال للمخاطر المشتقة الكامنة، مثل الغوغائية والفساد بأشكاله المختلفة؛ لكن هذه الآفات هي أيضًا نموذجية لأي شكل من أشكال الحكم وأنواع القيادة المختلفة.

بالنسبة لحالتنا في ليبيا، فإن هذه الظروف لها أساسًا مكونات مميزة محددة، مثل النموذج الاقتصادي النيوليبرالي مع الدور الفرعي للدولة والمركزية في صنع القرار، اقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا، وإقليميًا .هذه المكونات تشكل واقعها التوفيقي مع قيم إضافية لمكوناتها، وبالمناسبة، يجب أن يؤدي التعليم العالي في هذا السياق، والذي، بدرجة عالية من الصلابة، يحدد مسبقًا ممارسة وظائف النظام والقادة الذين يقودون المؤسسات .على سبيل المثال، لا يمكنهم تجنب المنافسة لأن النظام مبني عليها .من الواضح أيضًا أن التكوين المشار إليه ليس غير نافذ تمامًا، ولكنه يمثل شقوقًا يمكن من خلالها إدخال نواقل تجعل من الممكن، بالتوازي مع الرغبة في التغيير الهيكلي الذي يمكن أن يحدث مع زيادة نضج البلد، للتقدم نحو أداء أفضل .التعليم العالي كحق اجتماعي مكفول كماً ونوعاً. (Smith et al., 2019)

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2022.01.79

2600-8254/

2. التعليم العالي في قلب التحديات

حاليًا، تعد ليبيا، التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية نحو تلك المدفوعة بالابتكار، من بين اقل البلدان تنافسية في العالم، حيث تحتل مركزا متاخرا وفقًا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (2020). من ناحية أخرى، تم تصنيفها بين الدول ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض للغاية، في تصنيف الأمم المتحدة .في كلا التقريرين، من الممكن تحديد التعليم والابتكار والحاجة إلى تحويل الاقتصاد من اقتصاد قائم على المواد الخام (السلع) إلى آخر قائم على المعرفة والانتقال من مجتمع قائم على عدم المساواة (البلد الأكثر تفاوتًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع وجود معامل جيني 0.52) باتجاه أكثر شمولاً .توجد أكثر أشكال عدم المساواة وضوحًا في توزيع الدخل السيئ للغاية (يستحوذ أغنى 1٪ على 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والتعليم مقسم حسب الجودة وفقًا للمستوى الاجتماعي والاقتصادي، والاختلافات القوية في الجودة والتغطية في قطاعي الصحة والإسكان، وأحياء منفصلة، من قبل المجموعات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق.

المواقف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق .كل هذا في إطار السياسات العامة المحايدة التي جعلت من الممكن، مدفوعة بالسوق، تحقيق تغطية واسعة في التعليم العالي، على الرغم من الجودة غير المتجانسة للغاية .اليوم 70٪ من الطلاب هم من الجيل الأول من عائلات التعليم العالي .لكن ليس كل منهم لديه ضمان لجودة التعليم الذي يتلقونه ويجب عليهم تمويل الرسوم بين الدول التي تشكل منظمة التعاون الافريقي بمواردهم الخاصة .

لهذا السبب، يعد التنفيذ التدريجي للمكافأة الشاملة ونظام ضمان الجودة الوطني الإلزامي أمرًا مهمًا للغاية لأنه سيتم التخلص من الأموال كعائق أمام الدخول وسيتم توفير الأضواء فيما يتعلق بمستوى التميز الأكاديمي والإداري للمؤسسات، لكل من البرامج المعتمدة والتي يجب أن تكون مصدقة من الجمهور .في الوقت الحاضر، تميل الجودة إلى أن تكون موجهة نحو المجموعات ذات القدرة الاقتصادية الأكبر.

3. الآثار غير المرغوب فيها للنظام الحالي

هناك قضيتان واضحتان في البلاد: من ناحية أخرى، أن النمو الاقتصادي شرط ضروري .ولكنها ليست كافية لتحقيق التنمية وأن التفاوتات تعيق إمكانية وجود ليبيا حديثة وأكثر تنافسية، وعادلة، وداعمة، ومنصفة .ومن ناحية أخرى، من حيث الأراضي، تستمر المركزية القوية حول العاصمة بنغازي أو منطقة العاصمة طرابلس في تركيز موارد جميع الليبيين (46 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ينتج 5 ٪ من الإقليم مع حوالي 50 ٪ من السكان وتتركز عملية صنع القرار في المؤسسات المنشأة في تلك المنطقة الإقليمية) للحفاظ على قدرتها التنافسية في القارة الافريقية والسعي إلى نوعية حياة من المستحيل العثور عليها نتيجة لتركزها واكتظاظها .هذا هو العامل الثاني الذي يثبط هدف زيادة التكامل والتوازن الإقليمي، على وجه التحديد لتعزيز القدرة التنافسية في جميع أنحاء البلاد (Toya & Kim, 2019).

في التعليم، فإن الربح المفتوح والمسموح به في قطاع ما قبل الجامعة والمخفي والمحظور في قطاع الجامعة (يوجد حاليًا العديد من المؤسسات قيد التحقيق)، يكتسح الجهد الجماعي التقليدي الذي يركز على جودة المشروع التعليمي .واختلال التوازن الناجم عن الدفاع القوي عن حرية التعليم على الحق في التعليم الجيد، جنبًا إلى جنب مع التخلي عن التعليم العام من قبل الدولة، أدى إلى فصل شبابنا بشكل متزايد وفقًا للمصير الذي عاشوه عند الولادة والوصول إلى النظام التعليمي.، وبالتالي الإضرار بركيزة أساسية للتنمية: تكافؤ الفرص للوصول إلى خيارات الجودة المعتمدة والمحافظة عليها.

في نظام تمويل التعليم العالي، تسعى المؤسسات التي تركز موارد جميع الليبيين أو التي تحصل على الامتيازات المستمدة من اللوائح الراكدة السارية (المساهمات المالية المباشرة وغير المباشرة، وقانون التبرعات، وما إلى ذلك) إلى الحفاظ على مزاياها الأولية .وهم يدافعون عن الوضع عن طريق تجنب الإصلاحات التي تسهل الوصول إلى توازن أكبر في النظام، مما يعيق بالتأكيد تطوير المؤسسات الناشئة .وهذا أيضًا عامل ينفي إمكانية تعزيز ودمج مواهب الأفراد الأكاديمية والعلمية المنتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني، مما يمنع البلاد في نهاية المطاف من امتلاك قوة أكبر لمواجهة هدف التنمية. (Asif, 2020)

في ليبيا اليوم، ما هو على المحك هو إمكانية تغيير أسلوب التنمية، وهناك نماذج متنافسة في هذا الصدد بين إمكانية حدوث تغييرات من قبل البعض وجهود البعض الآخر للحفاظ على الوضع الراهن .هناك أنظمة تعمل بالقصور الذاتي تحافظ على الامتيازات، بسبب الافتقار إلى المنافسة الحقيقية والشفافة التي تعزز المزايا غير المرتبطة بالموهبة أو الجدارة، ولكن بسبب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكتسبة وحيث يكتسب اللوبي (الضغط) مكانة مركزية .وهذا يعني أن هؤلاء في الواقع يهدفون إلى الحفاظ على عدم المساواة الناجم عن الاختلافات القوية في جودة التعليم، والوصول إلى الثقافة والفنون، والائتمان لبدء وتمويل الأعمال التجارية، والاندماج في الدوائر السياسية المغلقة؛ من الانتماء إلى "الشبكات" المتكونة والمزروعة في هذه البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المحمية.

هذا المناخ في أزمة اليوم في ليبيا وظهرت شواهده بقوة لعدة سنوات من خلال تعبئة الطلاب في الشوارع، والتي دعمتها غالبية المجتمع، وكذلك من خلال الدراسات المحلية والوطنية من الجامعات ومراكز الدراسة والمنظمات الدولية المرتبطة بعدم المساواة وتركيز الثروة وتأثيرها على التعليم والصحة ونظام المعاشات التقاعدية ؛ ولكن أيضًا ولمدة ست سنوات تقريبًا من الشكاوى والتحقيقات الصريحة من وسائل الإعلام والقضاء وقد تُرجم ذلك إلى أدنى المستويات التاريخية لمصداقية القادة السياسيين للحكومة والمعارضة والأعمال والسلطات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن الثقة في نظام التعليم العالي وجدية شهاداتهم (Bhardwaj, Mishra, & Jain, 2020).

هذا الجانب، بالنسبة لدولة لديها أكثر الاقتصادات انفتاحًا في العالم والتي يتم تنسيقها من خلال نموذج اقتصادي نقدي فائق الليبرالية، مع سوق داخلي صغير، وبالتالي تعتمد على التجارة الخارجية وحجم صادراتها النفطية وأسعارها الدولية، يعد جانبًا حاسمًا بالنسبة لها. النمو والتنمية .في الوقت الحالي، على سبيل المثال، في نهاية عام 2019، يمر الاقتصاد الليبي بتباطؤ حاد ناتج بدوره عن تباطؤ الاقتصاد العالمي، وخاصة من الصين، الشريك التجاري الرئيسي لها .ليبيا تتطلب التحرك نحو مجتمع قائم على الجدارة، "مطابقة المجال" بين الناس وفقًا لقدراتهم، بين المناطق، بين مؤسسات التعليم العام والعالي وفقًا لمستوى التدريب الذي يعملون فيه، بين المجموعات الاجتماعية، بين الصغيرة والمتوسطة. والشركات الكبيرة، في وسائل الإعلام، بين المجموعات السياسية .من الضروري أن نضمن، من الناحية المنهجية، تكافؤ الفرص والمنافسة الحقيقية حتى يظهر أفضل المواهب، والقادة الأفضل، والشركات الأفضل، ووسائل الإعلام الأفضل، والسياسيون الأفضل بهذه الطريقة، وبالتوازي، هزيمة عدم المساواة وعدم المساواة والفقر.

4. التشخيص العام المشترك

يوجد في الدولة تشخيص مشترك فيما يتعلق بما ورد أعلاه، ونظام التعليم بشكل عام ونظام التعليم العالي، والعلوم والتكنولوجيا على وجه الخصوص، وهم في قلب النقاش .في الواقع، نظرًا للطريقة التي يتم بها التعبير عن العوامل لتحقيق تطوير هذه الأنظمة، فهي بدورها في مركز الحلول لأن تحويل الاقتصاد

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2022.01.79

يتطلب إنشاء المعرفة وتطبيقها، وهو أمر أساسي. تكوين رأس المال البشري المتقدم .أيضًا، وبنفس الطريقة، فهي ضرورية لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص لأن التعليم المتقدم هو آلية الحراك الاجتماعي بامتياز .هناك أيضًا إجماع واسع على كلا الطريقتين للحل .في هذا الصدد، فإن الاستنتاج الأول هو أن ما يحدث مع التعليم العالي في ليبيا أمر حيوي لتحقيق التنمية، وبالتالي يكتسب أهمية كبيرة، بشكل عام، السياسات العامة، وآليات التمويل، والتنظيم و؛ على وجه الخصوص، دور وقناعة وأخلاقيات القادة في المؤسسات كأطراف فاعلة رئيسية في قيادتهم .هذه النقطة حيوية وسنعود إليها لاحقًا (Cinnioğlu, 2020).

بالمناسبة، هناك عناصر مهمة في نظام التعليم تلفت الانتباه، مثل علامات عدم التوازن في النموذج السائد: انخفاض معدل الثقة الناجم عن الانتهاكات الواضحة، وعدم الامتثال للقانون الذي يحظر الربح في الجامعات، وندرة القدرة على الإشراف والرقابة، واستحالة ضمان حقوق وجودة العروض الأكاديمية للناس، من بين الإخفاقات الأخرى لنظام شديد التحرر والانهيار .كما أن الافتقار إلى دوام سلطات التعليم الوطنية أمر مثير للقلق .في الحكومات الوطنية الأخيرة، كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة وزراء تعليم .ويؤثر هذا الضعف الوحيد بشكل خطير على استمرارية السياسات العامة للقطاع، وعلى جدية وعمق الإصلاحات اللازمة، واستمرار الدولة في تحقيق الأهداف والأحلام المشتركة في التعليم والعلوم والتكنولوجيا.

في الواقع، مع الإجماع بشكل عام، أصبحت الاختلافات في الحلول في التعليم العالي ساحة معركة حيث يتم السعي إلى فرضها بدلاً من الاتفاق، كما لو كانت مساحة للتجربة والخطأ لتوحيد نماذج المجتمع وإبعاد المصالح. من رغبة المواطنين .إنه التوتر بين النظرة النيوليبرالية للعالم ونظرة التدخل الأكبر من قبل الدولة في السيطرة الاتجاهية للتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا . يجب أن يكون التعليم سياسة الدولة، وبالتالي، أبعد ما يكون عن الاحتمالات الحزبية السياسية التي تخضع عادةً لمطالب قوية قصيرة الأجل؛ علاوة على ذلك، من المصالح المستمدة من فهم التعليم كسلعة استهلاكية يتم تداولها بحثًا عن الربح، بغض النظر عن مدى شرعية ذلك في الأنشطة الأخرى .ولكن في التعليم، فإن دافع الربح يصرف الجهود عن بؤرة الاهتمام الرئيسية، وهو المشروع التربوي المفصل للأهداف الوطنية الأساسية لتحقيق التنمية. (Samimi, Cortes, Anderson, & Herrmann, 2020)

كما هو مبين، هناك إجماع عالمي على أن التعليم هو المفتاح لتنمية الشعوب، وضمان التنقل، والاندماج، والاندماج الاجتماعي، ونوعية حياة أعلى للناس .كما أن التعليم هو المفتاح لتعزيز القدرة التنافسية للمناطق، مع أخذ اقتصادنا من الاقتصاد الحالي القائم على المواد الخام إلى اقتصاد مكثف في المعرفة .من المهم أن نفهم أنه لا يوجد مثل هذا التناقض، فلا يوجد مثل هذا التعارض بين هذين الزوجين من القوى: التعليم والاقتصاد.

لذلك ، في ليبيا اليوم ، لا تزال التحديات الكبيرة معلقة في مسائل التعليم العالي: تعزيز التعليم والجامعات العامة ؛ إعادة تصميم الإطار المؤسسي ، وزيادة الموارد المخصصة للعلوم والتكنولوجيا ؛ تنفيذ نظام ضمان الجودة والاعتماد المتجدد المصادق عليه دوليًا والإلزامي ؛ إنشاء نظام تمويل مناسب للقطاع ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ؛ تحديث الدولة سعياً إلى مزيد من الكفاءة والفعالية وتحسين فرص الإدارة المروجة والتنظيمية والإشرافية لها ؛ تعزيز جودة وكمية تدريب الدراسات العليا وتسريع التدويل.

لذلك، هناك نوعان من التحديات الأساسية: التطور من اقتصاد قائم على المواد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة، والانتقال من مجتمع قائم على عدم المساواة إلى مجتمع أكثر مساواة وإنصافًا .يوجد في هذا عنصر الأمل الذي يحفزنا على مواصلة العمل لتحقيق التنمية، وهو أنه في كلا التحديين نجد مفتاحًا أساسيًا يجعل من الممكن تحقيق كلا الهدفين .هذا المفتاح هو التعليم العالي لأنه استراتيجي في تكوين رأس المال البشري المتقدم وهذا أمر حيوي لاقتصاد كثيف المعرفة؛ ولكن أيضًا لأنها الأداة الأكثر ملاءمة للحراك الاجتماعي، حيث توجد علاقة مباشرة بين السنوات ومستوى التدريب التعليمي والدخل الاقتصادي للناس. (Tetik, 2020)

هذه التحديات هي علامة تجارية رئيسية ويجب افتراضها في سياق التقاليد الليبية المتمثلة في توفير التعليم الجيد في القطاعين العام والخاص وفيما يتعلق بمبدأ حرية التعليم .ولكن بالنظر إلى الطبيعة الإستراتيجية للبلد، يجب علينا القيام بذلك من خلال تعزيز التعليم العالي بقوة من وتحت السيطرة التوجيهية للدولة، ومواصلة الجهد في التغطية، وتحقيق جودة عالية معتمدة على جميع المستويات، وتعزيز شبكة الجامعات الحكومية. في الدولة نفسها .كمعيار للجودة لنظام التعليم العالي بأكمله.

في البلاد، ولسنوات عديدة حتى الآن، تكمن التحديات المشار إليها في عرض البرامج الحكومية المختلفة وفي بيانات جميع المرشحين والممثلين السياسيين، على الرغم من أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن نهج منهجي، وعلى الرغم من التشخيص المشترك، دون توجيه من سياسة دولة توافقية .بالنظر إلى الظروف التي تحدد الأوضاع في بيئة البلد لأدائها والتحديات التي يجب معالجتها، يجب على مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، من أجل الإسهام في المهام الوطنية الكبرى، أن تتصرف بشكل مشبع وواعي تمامًا. من دورهم الأساسي وما هو متوقع منهم.

من هناك يمكن استنتاج أن أولئك الذين يديرون القطاع والإدارة العليا للمؤسسات لديهم مهمة تتجاوز المصلحة الحصرية والحصرية للمنظمة التي يديرونها .أي أن مهمة القادة هي رسالة جماعية للدولة، حيث يجب أن تكون نتيجة نظام التعليم العالي للبلد أكبر من مجرد مجموع النتائج الجزئية للأجزاء التي يتكون منها .وهذا، بالمناسبة، يشمل قادة الإدارة العامة، المركزية واللامركزية، الذين يجب عليهم مراقبة اللوائح التي يتعين على النظام نفسه أن يؤديها .أي أن التطور هو مرحلة يتم تكوينها على أساس الفهم بأنها أيضًا حقيقة توفقية مع قيم إضافية لمكوناتها وليست نتيجة لما ينظمه الناجون من الصراع في السوق من قبل اليد الخفية في اللعبة بين مقدمي العروض. والمطالبون.

5. الريادة في الإدارة المؤسسية

لتحقيق تلك التحديات المذكورة ، تلك الأهداف التي اقترحتها الدولة للتطور من اقتصاد قائم على المواد الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة والتقدم من مجتمع قائم على عدم المساواة إلى مجتمع أكثر شمولاً ، هناك العديد من المكونات أو الموارد الهامة التي يجب أن يحضروا ؛ ولكن لتأهيل تلك الأهداف ، بحيث لا تفقد الملاءمة ، أو الوجود ، أو الأهمية ، أو الجودة ، أو الأهمية ، أو المعنى فيما يتعلق بالصورة الموضوعية المراد تحقيقها في التعليم العالي ؛ فهم هذا على أنه حق في السعي لتحقيق مجتمع أكثر شمولاً ؛ القادة هم المورد الاستراتيجي الأساسي.

تميل المؤسسات ذات الأداء الأفضل في هذه المؤشرات إلى تقييم الوظيفة المعيارية على الوظيفة التنفيذية في هيئات الهياكل المركزية، والاعتماد على الهياكل المحلية، على حساب المشاركة .فيما يتعلق بالربط، نرى أن المؤسسات غير الحكومية تميل إلى أن يكون لها أنواع تابعة، بينما تميل مؤسسات الدولة إلى أن يكون لها أنواع معيارية .في حين أننا إذا لاحظنا ذلك من منظور اجتماعي جغرافي، فيمكن استنتاج أن الجامعات الأنجلو ساكسونية تميل إلى تقديم أنواع معيارية، بينما في أوروبا القارية والقارة الافريقية يسود النوع المعياري - التشاركي .باختصار، نجد أنه يبدو بالفعل أن هناك مستوى معينًا من التوافق بين الأداء في التصنيفات الدولية وأنواع الحوكمة لكل مؤسسة، وهو الوضع الذي يبدو بدوره مشروطًا إلى حد ما بالارتباط والثقافة الاجتماعية. سياق كل جامعة .(Bhardwaj, Mishra, & Jain, 2021)

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2022.01.79

بالمناسبة، هذا صحيح من حيث الهيكل والعلاقات الصعبة التي تشكل هذا المكون المسمى الحوكمة، وبالتالي فهو عرضة للتقادم .لذلك، فإن النموذج المشار إليه يربط النجاح بالقدرة على تعديل إدارته لأن الهياكل محكوم عليها دائمًا بالزوال.

ومع ذلك، فإن التركيز على الحوكمة كهدف في حد ذاته، والالتزام المؤسسي للمنظمات ذات القيم الجوهرية للاندماج في نموذج المجتمع الديمقراطي وأسلوب التنمية التكاملية للأسر والناس المقصود والذي لن يكون معروفًا .يعلن في الدستور السياسي وفي الإعلان عن الحاجة إلى سياسة عامة شاملة وجامعة للتعليم العالي يقدمها السياسيون .النظام الذي تم إنشاؤه أو دعمه في هذا الهيكل يسمى الحوكمة والذي ينشط بالسماح لكل القدرة على العمل وحتى تعديل الهيكل نفسه يعتمد بشكل أساسي على القادة وقدرتهم على التواصل مع الآخرين في مهمة قيادة المؤسسات.

الارتباط المزعوم بين الحوكمة المندمجة في الهيكل يخضع أيضًا للنهج العقيم والمتشكك ، فيما يتعلق بالقادة ، كما لو كان ذلك غير مناسب أو حتى يمكن الاستغناء عنه لأنه يُعتقد أن الهيكل هو العامل الرئيسي وليس ديناميانه ، على الرغم من أنه من الواضح أن هذا الأخير يحدث فقط عندما تتدخل الجهات الفاعلة التي لديها التفويض والمسؤولية لقيادة المنظمات في إطار العمل ، بالنظر إلى هياكل الحوكمة تلك (Cortes & Herrmann, 2021).

لذلك، الطبيعة القانونية والأنظمة والمراسيم واللوائح والهياكل التنظيمية مع مواقفها ووصف الوظائف والرسوم البيانية التي تعبر عنها، والتقنيات والأجهزة الداعمة، والتدريب والاستشارات الوطنية والأجنبية؛ بعبارة أخرى، كل شيء نحدده عادةً على أنه البنية الفوقية التي نسميها حوكمة مؤسسة أو شركة بعيد كل البعد عن المعنى في حد ذاته، إذا لم يكن هناك عامل أساسي: نوع القيادة وجودتها .للحصول على تحليل شامل لأنماط حوكمة الجامعات. كما يوضح لنا التاريخ الوطني والشؤون الحالية للتعليم العالي، في المنظمات العامة أو الخاصة مع أو بدون مساهمات من الدولة، مع أو بدون ربح، جديد أو مؤسسي ، حضري أو إقليمي ، مع اعتماد جودة أكبر أو أقل ؛ بغض النظر عن ذلك ، من الممكن تحديد حالات النجاح والفشل في مراحل مختلفة من تطوير النظام أو القطاع الذي تتكامل فيه تلك المنظمات .فقط أولئك القادة الذين يشاركون في البناء الجماعي للرسالة والرؤية والقيم المشتركة لمؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بقوة مع تحديات الدولة، والذين يصلون لاحقًا إلى مواقع القوة المستمدة من ثقة المجتمع، يشكلون المنصة يضمن السير على الطريق المتفق عليه والملتزم نحو التنمية.

6. عدم الاستقرار، عامل مثبط للتميز في القيادة

بالمناسبة، فهم عدم الاستقرار في المفهوم المقبول عالميًا، من الكلمة اللاتينية precarius، بالنسبة إلى القليل من الاستقرار أو المدة ، والتي لا تملك الوسائل أو الموارد اللازمة والكافية للقيام بشيء ما ، فقد تكون هناك وسائل تكنولوجية أو اقتصادية أو أو الاستقرار أو الأمن والأخلاق والمؤسسية والقانوني القانوني .هذه بعض الصفات التي يتم تحديدها عادةً ويمكن أن نضيف عدم الاستقرار في القيادة والحوكمة وفي صياغة الأنظمة المختلفة ذات الأغراض المؤسسية والوطنية.

أي، حالة، سياق يتسم بعدم استقراره في المصطلحات المشار إليها والذي يجب على المؤسسات أن تعمل فيه؛ ولكن أيضًا الطبيعة المحفوفة بالمخاطر للقادة فيما يتعلق بتدريبهم المهني وقاعدتهم الأخلاقية للسلوك والالتزام بدورهم؛ تلك الجوانب التي تم التعبير عنها أم لا، معززًا أم لا، تخلق ظروفًا مواتية لتقليل أو القضاء على إمكانات القادة في إدارة المنظمات.

من الواضح، في كلتا الحالتين المشار إليهما، أن القادة يميلون إلى التجاهل أو التخلي عن ممارسة الدور بعبارات صريحة أو ضمنية، وفي تلك المعضلة يواجه هؤلاء القادة المهمون، ومسؤوليتهم الاجتماعية والمهنية، وصلابتهم الأخلاقية وقوتك .ذلك القائد الذي يضع المصلحة الشخصية البحتة أولاً، يترجم إلى تقاعس عن العمل، على الرغم من الحفاظ على منصب القائد بأي ثمن دون تحمل التحدي الملتزم، يولد تأثيرات تتحول إلى كارثة على المؤسسة نفسها مقارنة بمهمته؛ ولكن أيضا مواجهة تحديات البلاد.

في ليبيا اليوم، يتبين أن هذا الجانب مناسب، لأن التشخيص، الذي تمت دراسته على نطاق واسع ونشره ومشاركته، يُظهر أن عدم الاستقرار يتم تثبيته عمليًا في جميع الأبعاد لتطوير نظام التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا .تكون فيها السياسات العامة محايدة مع تراجع دور الدولة، وتسليمه إلى السوق، والذي يتخلى عن الترويج والسيطرة الاتجاهية على القطاع، مع مستويات عالية من اللامسؤولية العامة التي لا تسمح للناس بضمان الثقة العامة، في جودة التعليم، في المجال القانوني - القانوني، الاقتصادي - المالي، في الأمن الإداري، في التعليم العالي العام (الذي توفره الدولة نفسها)؛ من بين أبعاد أخرى مثيرة للقلق .إن ما سبق ذكره من الحجم الذي دفعته الحكومة الحالية إلى تقديم مشروع قانون إلى البرلمان لإصلاح التعليم العالي يسعى إلى معالجة جميع الجوانب المشار إليها بدرجات مختلفة من العمق

تُظهر المراجع المختلفة التي يتم فيها تجميع مؤسسات التعليم العالي والتعبيرات العامة الجماعية والفردية، في مواجهة مشروع الإصلاح وفي إطار العمل غير المستقر الذي تعمل فيه حاليًا، هذا الموقف تجاه الحفاظ على الوضع في بعض والتطلعات للتغيير لدى الآخرين بسبب الندرة والغموض .أدى عدم الاستقرار متعدد الأبعاد إلى التركيز الرئيسي للنقاش حول التمويل، بل إن بعض المؤسسات سعت إلى الخلط عند عدم تحريف طبيعة الجمهور ودور المؤسسات الخاصة والممتلكات العامة لجميع الكيانات .المواطنين، كآلية لحماية مصالحهم الاقتصادية.

هذا السيناريو من النوع "العملاق"، حيث يؤدي تصور عدم وجود "قوارب" لإنقاذ الجميع، إلى دفع جزء من القادة إلى تفاقم النزعة الفردية وإنكار مزايا التعاون، مع الخسارة الواضحة لرأس المال المنفعة الاجتماعية للنظام العالمي ومن هناك للبلد .وقد أدى ذلك أيضًا إلى سلوك الفاعلين الذي اتسم بضعف ملحوظ وغموض وحذر في مواقفهم تجاه الحكومات المختلفة في علاقتها بالسلطات على مختلف المستويات .وهذا يعني، الاعتماد على السوق و / أو الأموال العامة، الناجم عن عدم الاستقرار كعامل لتثبيط القيادات التقليدية، بدورها، من التدريب غير المستقر والالتزام الضئيل بأهداف التنمية.

7. الاستنتاجات

يوجد في ليبيا تشخيص مشترك مفاده أن نظام التعليم بشكل عام والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا بشكل خاص ضروريان لتطوره، لأن الطريقة التي يتم بها التعبير عن هذه العوامل هي في قلب الحلول لتحويل الاقتصاد وتعزيز الإدماج الاجتماعي .الاستنتاج الأول هو أن ما يحدث مع التعليم العالي في ليبيا أمر حيوي لتحقيق التنمية، واكتساب أهمية كبيرة، بشكل عام، السياسات العامة، وآليات التمويل، والتنظيم و ؛ على وجه الخصوص ، دور وقناعة وأخلاقيات القادة في المؤسسات كأطراف فاعلة رئيسية في قيادتهم.

الاستنتاج الثاني هو أنه بالنظر إلى التفاوتات الكبيرة في البلاد وفي ظل اقتصاد تنافسي نسبي قائم على انتاج النفط، فإن التحقق من النجاح المؤسسي في التعليم العالي لا يشكل إنجازًا يتم التحقق منه في إطار الذات الذاتية. مصلحة المنظمة، ولكن بالأحرى ارتباطها وتوافقها مع الأهداف الوطنية العظيمة المتمثلة في التميز، والجودة، والشمول، والإنصاف .وبعبارة أخرى، فإن المؤسسة التي تتلقى الإذن من الدولة، والتي تُفهم على أنها الدولة المنظمة قانونًا، لا تكون ناجحة حقًا إذا كانت أهدافها هي في نهاية المطاف عوامل تسريع أو مضاعفة للمشاكل الوطنية الكبرى .هذا ضروري لأن التنمية هي مرحلة في تطور المجتمع الذي

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2022.01.79

يشكل واقعه التوفيقي مع قيم إضافية لعناصره المكونة، وبالتالي، ليس نتيجة التوازن بين النجاحات والفشل في السوق التي تنظمها اليد الخفية في اللعبة بين مقدمي العطاءات والمطالبين.

مستمد من هذا السياق، يشير الاستنتاج الثالث إلى حقيقة أن الحوكمة، بطبيعتها الصارمة للغاية، نظرًا لأنها هيكل، بعيدة كل البعد عن الدلالة على نجاح المؤسسات وتوصيفها والتأثير عليها إذا لم تساهم في عامل استراتيجي أساسي . كله من حيث المنهجية: القادة، نوع ونوعية القيادة.

ويظهر استنتاج الرابعة لنا أن هشاشة يميل إلى قادة القوة لنهج المهمة الجماعية في مرجعيات أعلى من الحفاظ على الوضع الراهن إذا كانت مواتية أو بسبب نجاح نتيجة الخاصة بهم، والتي يمنع تتبنى التحولات الجماعية التي، بدورها، ضرورية لتحقيق نتائج أفضل وأفضل لكل واحد .بعبارة أخرى، حلقة مفرغة لا تسمح بالابتكار للنظام ككل وبالتالي للبلد؛ ولكن لم يتم تحسين نتائج المفاوضات لكل من المؤسسات .ومن ثم فإن عدم الاستقرار هو بعد يؤثر بشكل شامل وسلبي على النظام والجهات الفاعلة فيه والنتائج الوطنية المتوقعة .اعتمادًا على نهج الضغط الذي ينطوي عليه عدم الاستقرار، من الممكن تقديم تصنيف إلى ثلاثة أنواع من القادة: مناهض للقادة، وقادة ملتزمين، وقادة حقيقيين.

المراجع

Asif, M. (2020). Strategic leadership and ambidextrous learning. *International Journal of Quality and Service Sciences, 12*(1), 1-14. doi:10.1108/IJQSS-03-2019-0034

Bhardwaj, A., Mishra, S., & Jain, T. K. (2020). Analysis of strategic leadership for organizational transformation and employee engagement. *Materials Today: Proceedings*. doi:https://doi.org/10.1016/j.matpr.2020.04.774

Bhardwaj, A., Mishra, S., & Jain, T. K. (2021). Analysis of strategic leadership for organizational transformation and employee engagement. *Materials Today: Proceedings, 37*, 161-165. doi:https://doi.org/10.1016/j.matpr.2020.04.774

Cinnioğlu, H. (2020). A Review of Modern Leadership Styles in Perspective of Industry 4.01. In B. Akkaya (Ed.), *Agile Business Leadership Methods for Industry 4.0* (pp. 1-23): Emerald Publishing Limited.

Cortes, A. F., & Herrmann, P. (2021). Strategic Leadership of Innovation: A Framework for Future Research. *International Journal of Management Reviews, 23*(2), 224-243. doi:https://doi.org/10.1111/ijmr.12246

Pitelis, C. N., & Wagner, J. D. J. T. L. Q. (2019). Strategic shared leadership and organizational dynamic capabilities. *30*(2), 233-242 .

Samimi, M., Cortes, A. F., Anderson, M. H., & Herrmann, P. (2020). What is strategic leadership? Developing a framework for future research. *The Leadership Quarterly*, 101353. doi:https://doi.org/10.1016/j.leaqua.2019.101353

Shao, Z. (2019). Interaction effect of strategic leadership behaviors and organizational culture on IS-Business strategic alignment and Enterprise Systems assimilation. *International Journal of Information Management, 44*, 96-108 .

Smith, D. A., Arnold, W. L., Krupinski, E. A., Powell, C., & Meltzer, C. C. (2019). Strategic Talent Management: Implementation and Impact of a Leadership Development Program in Radiology. *J Am Coll Radiol, 16*(7), 992-998. doi:10.1016/j.jacr.2018.12.030

Tetik, S. (2020). Strategic Leadership in Perspective of Industry 4.0. In B. Akkaya (Ed.), *Agile Business Leadership Methods for Industry 4.0* (pp. 193-207): Emerald Publishing Limited.

Toya, K., & Kim, S. (2019). Leadership style required for the transition to servitization in Japan. *Journal of Manufacturing Technology Management, 30*(2), 335-352. doi:10.1108/JMTM-02-2018-0034

https://dx.doi.org/10.30566/ijo-bs/2022.01.79